نواب عدّوه يوما تاريخيا واكمالا للسيادة العراقية.. واخرون سيعترضون عليه في المحكمة الدستورية
بعد مخاض عسير ولادة قيصرية لاتفاقية انسحاب القوات الاميركية.. وترافقها وثيقة للاصلاح السياسي.

بهرا. حيدر حمادة

ولدت اتفاقية انسحاب القوات الاميركية من العراق بعد مخاض عسير استمر اكثر من ١٠ ايام من المناقشات والمفاوضات في مجلس النواب وثمانية اشهر من المباحثات بين بغداد وواشنطن. ولم تولد الاتفاقية وحدها بل رافقتها وثيقة للاصلاح السياسي التي طالب المتحفظون على الاتفاقية ارفاقها للتصويت مع الاتفاقية كشرط لتصويتهم على الاتفاقية والتي تضمنت اجراء استفتاء شعبي عليها نهاية تموز من العام المقبل.

ووصف رئيس كتلة التحالف الكردستاني فؤاد معصوم تصويت البرلمان على اتفاقية انسحاب القوات الامريكية من العراق بانه تحرير للارادة العراقية من الولاية الاجنبية. وقال: "ان الاتفاقية استطاعت ان تجمع العراقيين من جميع الاطياف "مبينا" ان الاتفاقية لصالح الشعب ولذلك صوت لها اكثرية الشعب". واضاف: "ان رفض الاتفاقية يعد من مظاهر الديمقراطية ونحن نحترمه".

وكان مجلس النواب قد صوت على الاتفاقية الامنية مع واشنطن بالمصادقة بواقع ١٤٩ مصوت لصالحها من مجموع ١٩٨ نائبا حضروا الجلسة كما صوت المجلس بالمصادقة على وثيقة الاصلاح الوطني بواقع ١٤٩ صوتا. فيما عبر نائب رئيس مجلس النواب الشيخ خالد العطية عن امله بان يكون هذا اليوم الذي تم التصويت فيه على الاتفاقية الامنية بداية لمرحلة جديدة في تاريخ العراق. واضاف: "تبارك للعراقيين هذا الانجاز الذي حققته حكومة الوحدة الوطنية في هذا اليوم التاريخي".

وستحاول الكتلة الصدرية المعترضة بشدة على الاتفاقية الطعن بمشروعية القراءتين الاولى والثانية في المحكمة الدستورية. اذ عد رئيس كتلة/ رساليون/ المنضوية ضمن التيار الصدري في مجلس النواب نصير العيساوي عملية التصويت على الاتفاقية الامنية مخالفة للقواعد والانظمة الدولية وللدستور العراقي وللنظام الداخلي لمجلس النواب. وقال: "ان في كل اتفاقية ومعاهدة دولية جوانب لها علاقة بقواعد القانون الدولي العام والانظمة والقوانين الدولية، وهناك خرق في عملية التصويت يوم امس لهذه القواعد".

واوضح: "ان الخرق تمثل بخرق المادة ٦١ من القانون الدولي المتعلقة باهلية الدولة التي توقع على المعاهدة حيث اشترطت المادة ان تكون الدولة المتعاقدة كاملة الاهلية وكاملة السيادة، في حين ان العراق ليس كامل الاهلية ولا صاحب سيادة. وهذا اخلال بالقانون الدولي". وتابع: "ان اتفاقية فينا للمعاهدات الدولية لعام ١٩٦٩ وبالتحديد المادة ٥٢ تتضمن انه اذا تم اكراه ممثلي الدولة المتعاقدة اثناء المفاوضات فهذا يعتبر خرقا للقانون الدولي، والاكراه في المفاوضات على الاتفاقية حصل من خلال التهديدات المبطنة التي سمعها الشعب العراقي".

واشار الى: "ان هناك مخالفة للدستور في المادة ١٣ والمادة ٦١ رابعا وكذلك مخالفة هيئة الرئاسة للنظام الداخلي لمجلس النواب في كل الفقرات للقراءة الاولى والثانية والتصويت.

فيما وصف النائب عن كتلة التحالف الكردستاني محسن السعدون التصويت على الاتفاقية الامنية بانه قانوني ودستوري ويرضي كل العراقيين باعتبار ان الاكثرية شاركوا بالتصويت من خلال ممثليهم. وقال: "ان التصويت على الاتفاقية جرى استنادا للدستور وباكثر من العدد المطلوب". واضاف السعدون وهو عضو في اللجنة القانونية لمجلس النواب: "ان الدستور اشار في المادة ٥٩ بان يجري التصويت على القرارات بالاغلبية البسيطة، وهذا الامر كان متوفرا باكثر من ذلك والحصول على الاغلبية المطلقة بواقع ١٥٠ صوتا. و بما انه ليس هناك قانون للاتفاقيات فمن الطبيعي ان نعود للنظام الداخلي لمجلس النواب الذي اشار في المادة ٢٣ الى الاغلبية البسيطة.

من جانبه رافقت اتفاقية الانسحاب وثيقة للاصلاح السياسي تقدمت بها بعض الكتل ومن اهم بنودها الاستفتاء الشعبي على الاتفاقية في تموز المقبل. الا ان النائب عن كتلة الفضيلة عمار طعمة قال: "ان تمرير الاتفاقية الامنية قبل اجراء الاستفتاء افقد العراق نقطة قوة". مبينا: "ان تغيير مضامين الاتفاقية سيكون صعبا في حينه". واضاف: "ان من المفترض ان تكون الستة اشهر قبل اجراء الاستفتاء على الاتفاقية هي المحك لمعرفة مصداقية الطرف الاخر في قبول التعديلات التي تقترح".

وتابع انه: "كان على الكتل السياسية عدم الموافقة على الاتفاقية لحين إجراء التعديلات عليها. وهذا هو الخيار الاكثر ضمانا الذي يضمن امكانية اجراء التعديلات والمقترحات ويكون عامل ضغط على الجانب الاميركي على قبول هذه التعديلات التي نرى انها تحصيل لمكاسب مرتبطة بالمصلحة الوطنية العراقية". فيما اكد علي الدباغ الناطق الرسمي باسم الحكومة العراقية ان اتفاقية سحب القوات الاجنبية ملزمة للجانبين العراقي والاميركي.

وقال: "انه وبعد التصويت بالموافقة على الاتفاقية في مجلس النواب، على الجميع ان يتحملوا المسؤولية كاملة حتى الرافضين لها ولابد لهم ان يسهموا مساهمة فاعلة في بناء البلد، فبناء البلد لا يختص بكتلة او فئة او حزب معين بل هو مسؤولية الجميع".

السفارة الأميركية في بغداد...
ننتظر مصادقة مجلس الرئاسة العراقي على الاتفاقية الأمنية

بهرا. متابعات

ذكرت السفارة الأميركية في بغداد أنها تنتظر مصادقة مجلس الرئاسة العراقي على الاتفاقية الأمنية ودخولها حيز التنفيذ.

وأوضحت المتحدثة باسم السفارة الأميركية لدى بغداد آنا آسكروهيما قائلة: طبعا الخطوة الأولى هي مصادقة الاتفاقية من هيئة الرئاسة العراقية وإذا تمت المصادقة فستدخل الاتفاقية حيز التنفيذ في الأول من كانون الثاني المقبل" وكشفت آسكروهيما في حديثها للأذاعة أن الجانبين العراقي والأميركي سيُشكلان لجانا مشتركة لتنفيذ بنود الإتفاقية: "حسب بنود الاتفاقية فإنها سوف تؤسس لجانا على أربعة مستويات لتنفيذ الاتفاقية، وعن طبيعة عمل هذه اللجان، قالت آسكروهيما: "هذه اللجان ستعمل على عدة مستويات، كالمستوى الوزاري والعسكري، فضلا عن لجان فرعية ومشتركة"، وبينت آسكروهيما أن لجنة خاصة ستشكل لتنفيذ اتفاقية الإطار الاستراتيجي بين واشنطن وبغداد، ولفتت آسكروهيما إلى أن من حق الولايات المتحدة أو العراق نقض الاتفاقية: "حسب القانون الدولي بعد أن تدخل الاتفاقيات حيز التنفيذ فإنها تكون ملزمة من قبل الطرفين، أي طرف يستطيع أن يلغي الاتفاقية مع إبلاغ مسبق لا يقل عن سنة.

وبشأن تعامل الإدارة الأميركية المقبلة مع الاتفاقية، قالت المتحدثة باسم السفارة الأميركية: "هذه الاتفاقية توفر للإدارة المقبلة الصلاحيات الضرورية لتنفيذ مهام القوات الأميركية في العراق.

مقتل اكثر من ١٠٠ شخص في هجمات بمدينة مومباي الهندية

بهرا. وكالات

فرضت شرطة مومباي حظرا للتجوال في محيط ٣ فنادق تعرضت لهجمات ليل الأربعاء ٢٦ تشرين الثاني، وقد قتل ١٠١ شخصا على الأقل وجرح مئات آخرون في سلسلة هجمات نفذتها مجموعات من المسلحين على مواقع حيوية مختلفة في مدينة مومباي الهندية. وقالت الشرطة الهندية إنها قتلت ٤ من المهاجمين واعتقلت ٩ آخرين في وقت تحدثت عن مقتل ١١ عنصرا من قواتها بينهم ٣ ضباط كبار أحدهم قائد فرقة مكافحة الارهاب، كما تم الإعلان عن ان من بين القتلى ٧ مواطنين أجانب تعرفت الشرطة على هوية ٢ منهم وهم ياباني وأسترالي وبريطاني.

وقد هاجم المسلحون الذين احتجزوا عدداً من الرهائن الغربيين في فندقين.

مركزاً رئيساً للشرطة في جنوب المدينة وأطلقوا النار بشكل عشوائي على فنادق فخمة وأماكن سياحية ومحطات قطار مكتظة بالبشر، وأكد قائد الشرطة في المدينة أن المسلحين استعملوا الأسلحة الرشاشة والقنابل اليدوية وفروا إلى جهة مجهولة. وبثت محطات التلفزة الهندية مشاهد احتراق فندق "تاج محل" وذلك نتيجة وقوع انفجارات بداخله وكانت معلومات قد اشارت في وقت سابق الى وجود رهائن غربيين وسياح عرب في الفندق وأفادت الأنباء بأن عددا من البرلمانيين الأوربيين هم من بين المحتجزين في اثنين من الفنادق الفخمة في المدينة وقد أفاد أحد الفارين من داخل الفندق أن الارهابيين يبحثون بين الرهائن عن الجوازات الاميركية والبريطانية، وتفيد التقارير ان الجيش الهندي هرع للمكان من أجل محاولة دخول الفندق وتحرير الرهائن.

هذا وتبنت مجموعة غير معروفة في السابق تطلق على نفسها اسم "مجاهدي ديكان" سلسلة الاعتداءات بالرصاص والمتفجرات وارسلت المجموعة المذكورة رسائل الكترونية الى عدد من وسائل الاعلام اعلنت فيها تبنيها سلسلة الاعتداءات التي ضربت مومباي.

وقد شجب الرئيس الأميركي المنتخب باراك اوباما هجمات مومباي وقال انه يجب العمل الى جانب الهند للقضاء على الأرهاب بدورها دانت وزارة الخارجية الاميركية الاربعاء الاعتداءات "المروعة" التي شهدتها مومباي، مؤكدة انها تتابع عن كثب الوضع هناك.

من جهة ثانية دان وزير الخارجية البريطاني ديفيد ميليباند الهجمات التي ادت الاربعاء الى مقتل اكثر من ستين شخصا في مومباي، العاصمة الاقتصادية لغربي الهند. وصرح الوزير البريطاني في بيان للخارجية "ان الهجمات التي قتلت الكثير من الابرياء اليوم في مومباي تذكرنا مرة اخرى بالتهديد الذي نواجهه من المتطرفين الارهابيين". وقال "ستواصل بريطانيا والهند مواصلة جهودهما المشتركة لمكافحة النشاطات الارهابية كما أدان الامين العام للامم المتحدة بان كي مون الهجمات وقالت متحدثة باسمه "هذا العنف غير مقبول على الاطلاق." وقال البيان ان "الامين العام يؤكد ايمانه انه لا توجد أية حجج أو مظالم تبرر الهجمات الهمجية على المدنيين. أدان الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى العمل الإرهابي في مدينة مومباي الهندية. وشدد رئيس أكبر منظمة عربية في الاعلان الذي يتداول في القاهرة يوم الخميس ٢٧ تشرين الثاني " إن الجرائم الإرهابية، التي ذهب ضحيتها المئات من الأبرياء العزل أمر غير مقبول". وحسب قوله: " يجب على المجتمع الدولي كله التنسيق من أجل القضاء على جذورهم". وأعرب عمرو موسى عن تعازيه لعائلات الضحايا، وللحكومة الهندية وللشعب الهندي. فقد ذهب ضحية هجمات منسقة نفذتها مجموعات من المسلحين على مواقع حيوية مختلفة في مدينة مومباي الهندية أكثر من ١٠٠ شخص من بينهم ٩ أجانب وإصابة حولي ٣٠٠ آخرين.

اتهام عناصر في باكستان بالتخطيط للهجمات الارهابية على مومباي

اتهم وزير الخارجية الهندي براناب مخرجي عناصر في باكستان بالتخطيط وتنفيذ الهجمات على مناطق حيوية في مومباي. وكان رئيس الوزراء الهندي مانموهان سينغ اتهم باكستان بالتورط في هذه التفجيرات قائلا " سنتحدث مع جيراننا حول مسألة استخدام أراضيهم للهجوم علينا". من جانبه نفى ممثل قوات الأمن الخاصة الباكستانية جعفر إقبال أن يكون لبلاده أي علاقة بالهجمات الارهابية في مدينة مومباي. وقال "إذا كان لدى السلطات الهندية أي أدلة على تورط باكستان في هذه الاحداث فعليهم أن ياتونا بهذه الأدلة. لكنهم لا يفعلون ذلك لعدم وجودها ". غير انه أشار في نفس الوقت إلى أن هناك أدلة تدين الهند بالعمل على زعزعة الأمن والاستقرار في باكستان.

من جهته عبر وزير الخارجية الباكستاني شاه محمود قريشي عن استعداد بلاده لمساعدة الهند في مكافحة الارهاب حيث قال "أقترح على الهند دعمنا وتعاوننا في هذه اللحظات العصيبة. وعلى الهند وباكستان أن يعملا سويا في مكافحة التطرف والارهاب في جميع أشكاله وصوره".

كما قال وزير الدفاع الباكستاني "نحن على قناعة تامة بأن باكستان ليس لها أي علاقة بهذا الحادث". " وإن ارسال الجنرال أحمد شجاع باشا رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية الباكستانية إلى الهند للمشاركة في تحقيقات تفجيرات مومباي، هو تطور كبير والأول من نوعه في العلاقات بين البلدين، كما أنه مؤشر يدل على أن الحكومة الباكستانية تريد تهدئة الأجواء المتوترة، لاسيما مع اتهام نيودلهي لاسلام اباد وإشارة رئيس وزراء الهند باصبع الاتهام إلى باكستان بالوقوف خلف الهجوم.

العالم اخبار واحداث

بهرا. وكالات

الهنود أغرقوا "خطأ" سفينة صيد تايلاندية

قامت البحرية الهندية باغراق سفينته قبالة الساحل الصومالي في الاسبوع الماضي معتقدة انها سفينة تعود لقراصنة. حيث إن فرقاطة هندية هاجمت سفينة ايكاوات نافا-٥ عندما كانت تتعرض لهجوم من جانب القراصنة الصوماليين. وإن بحارا واحدا من طاقم السفينة قد عثر عليه حيا بعد ستة ايام من الحادث، بينما ما زال ١٤ في عداد المفقودين. واكدت المصادر "إن السفينة التي اغرقها الهنود مدعين انها تعود للقراصنة لم تكن كذلك اطلاقا". الا ان البحرية الهندية متمسكة بالرواية القائلة إن الفرقاطة طابار اطلقت النار على سفينة للقراصنة كانت تهددها. وكانت البحرية الهندية قد اصدرت بيانا عقب الحادث الذي وقع في الاسبوع الماضي قالت فيه إن الفرقاطة طابار رصدت سفينة تعود للقراصنة عندما كانت تقوم بواجب الدورية على مسافة ٥٣٠ كيلومترا الى الجنوب الغربي من صلاله في عمان.

تضامن اطباء فرنسيين مع طبيبين مصريين في السعودية

اعرب المجلس الوطني لنقابة الاطباء والاكاديمية الوطنية للطب في فرنسا الثلاثاء عن "غضبهما واستنكارهما" للحكم الذي صدر في المملكة العربية السعودية في تشرين الاول الماضي على طبيبين مصريين بالسجن ١٥ سنة والجلد ١٥٠٠ جلدة. واوضح البيان ان "هذين الطبيبين ادينا بتهمة التسبب في ادمان مريضة سعودية على المورفين بدون محاكمة حقيقية او خبرة طبية". واضافت النقابة والاكاديمية ان "المريضة وهي زوجة شخصية سعودية مهمة ربما اساءت استخدام وصفة الدواء للحصول من مستشفى حكومي في الرياض على جرعات اكبر من تلك التي اوصى بها الطبيبان". ودعت الاكاديمية الوطنية للطب والنقابة الوطنية للاطباء في فرنسا الى "اوسع تعبئة ممكنة من اجل الغاء هذه العقوبات وهذا الحكم في اسرع وقت ممكن".

سكان جرينلاند يستفتون من اجل "الاستقلال" عن الدنمارك

أعرب رئيس الحكومة المحلية هانس اينوكسن عن "تأثره الكبير" للنتيجة الاستفتاء التي بلغت نسبة تفوق ٧٥ بالمئة لصالح حكم ذاتي موسع يفتح الطريق امام استقلال هذه الجزيرة الاستراتيجية الاكبر بين جزر القطب الشمالي بعد حوالى ثلاثة قرون من السيطرة الدنماركية عليها. وبلغت نسبة المشاركة ٩٦,٧١بالمئة من نحو ٣٩ الف ناخب في ثمانين مدينة وقرية في جرينلاند. ويحصل سكان جرينلاند في ظل هذا النظام الجديد على حق تقرير مصيرهم والاعتراف بهم كشعب، كما يمنحهم السيطرة على مواردهم الخاصة من النفط والغاز والذهب والماس واليورانيوم والزنك والرصاص. وتصبح لغة جرينلاند اللغة الرسمية في الجزيرة. ويبلغ عدد سكان جرينلاند ٥٧ الف نسمة بينهم ٥٠ الفا من اثنية الانويت وسبعة الاف دنماركي.

اوباما يعتزم ابقاء غيتس في منصب وزير الدفاع

نقلت تقارير عن مصدر في الحزب الديمقراطي ان اوباما ينوي ابقاء وزير الدفاع الحالي روبرت غيتس في منصبه بعدما يدخل باراك اوباما سدة الرئاسة في كانون الثاني. وكان الرئيس جورج بوش قد عين جيتس في منصبه في عام ٢٠٠٦، واشرف اثناء توليه المنصب على تغيير الاستراتيجية الاميركية في العراق. وقال نفس المصدر ان "اوباما يعتزم ان يسأل جيتس البقاء، وهو يتوقع منه أن يقبل". يذكر ان جيتس، وعمره ٦٥ عاما، كان مدير وكالة الاستخبارات الاميركية CIA قبل توليه وزارة الدفاع. وكان موقع بوليتيكو كوم على الانترنت قد اعلن بقاء جيتس في موقعه في وقت سابق من يوم الثلاثاء. ونقل الموقع الاخباري ايضا عن مسؤولين في الحزبين الجمهوري والديمقراطي ان جنرال المارينز المتقاعد جيمس جونس سيرشح لتولي منصب مستشار الامن القومي.

روسيا: مقتل عمدة عاصمة أوسيتيا الشمالية

اعلن رئيس اوسيتيا الشمالية تيموراز مامصوروف في القوقاز الروسي مقتل عمدة فلاديكافكاز فيتالي كارايف الاربعاء في اعتداء بالرصاص. وقال مامصوروف للوكالة "قتل كارايف في اعتداء ولا يمكنني ترجيح اي فرضية. وكان تيموراز قد بدأ للتو عمله في هذا المنصب". وكان ١٢ شخصا قد لقوا حتفهم على يد مفجرة انتحارية في فلاديكافكاز في وقت سابق من الشهر الحالي. وقد شهدت أوسيتيا الشمالية حادثة حصار مدرسة بيسلان عام ٢٠٠٤ عندما قام مسلحون موالون للانفصاليين الشيشان باحتجاز تلاميذ ومدرسيهم وانتهى الأمر بمقتل ٣٠٠ شخص إثر هجوم من قبل القوات الروسية. وتعاني أنجوشيا المجاورة من أعمال عنف تكاد تكون متواصلة تتراوح بين انفجارات وإطلاق نار بصورة يومية.

بريطانيا : تمنع الزواج بالاكراه

صدر في كل من إنجلترا وويلز وإيرلندا الشمالية قانون جديد يرمي إلى منع الزواج الإجباري وحماية الضحايا الذين جرى إكراههم على الارتباط بمن لا يرغبون خلال الفترات الماضية.ووفقا للقانون الجديد، يمكن سجن أي شخص يُدان بمحاولة إرغام شخص آخر على الزواج ممن لا يرغب، وذلك لمدة قد تصل إلى عامين. كما ينص القانون الجديد على أنه بإمكان من يقع ضحية لزواج إجباري، أو لأي صديق للضحية أو عنصر شرطة، أن يتقدموا ببلاغ أو طلب للحماية من الزواج الإجباري. وسيتم حسب القانون الجديد منع الأسر من القيام بأي إجراء قد يؤدي إلى حدوث حالات من الزواج بالإكراه، وذلك من قبيل أخذ الأشخاص إلى الخارج بغية تزويجهم هناك أو مصادرة جوازات سفرهم أو الضغط عليهم وتهديدهم. كما ينص القانون الجديد أيضا على ضرورة أن يبلغ أفراد العائلة عن مكان تواجد الأشخاص الذين يختفون ويُعتقد بأنهم وقعوا ضحايا لزيجات إجبارية. ويُعد التشريع الجديد الأول من نوعه الذي يتطرق لحالات الزواج الإجباري في الأجزاء المذكورة من بريطانيا.

تايلاند: استقالة رئيس الوزراء شرط المعارضة للتفاوض

بعد عرض الحكومة بالتفاوض رفض الزعماء المحتجون الذين يغلقون مطار بانكوك التفاوض إلا في حالة استقالة رئيس الوزراء التايلاندي سومتشاي وونجساوات. وقال زعماء المعارضة ان عدة اشخاص من المحتجين الذين يحاصرون مطار بانكوك الدولي اصيبوا بجراح يوم الاربعاء من جراء انفجار قنبلة في حين سادت الفوضى داخل مبنى المطار والغيت كل الرحلات الجوية. وكان انصار التحالف الشعبي من أجل الديمقراطية "باد" اقتحموا مطار سوفارنابومي عماد صناعة السياحة المربحة لتايلاند في تصعيد خطير لحملة التحالف التي مضى عليها ستة اشهر لخلع رئيس الوزراء. وقال متحدث باسم حركة باد ان قنبلة القيت على مجموعة من انصار الحركة خارج مبنى المطار فأصابت اربعة اشخاص بجراح. وقضى الاف الركاب الليل في المطار وشكا كثير منهم من ان موظفي المطار وشركات الطيران اختفوا حينما ظهر انصار الحركة المعارضة بقمصانهم الصفراء وغزوا المطار في وقت متأخر يوم الثلاثاء.

الكويت: بعد مواجهة مع مجلس الامة.. الحكومة تقدم استقالتها

تقدمت الحكومة باستقالتها الى امير البلاد بعد مواجهة مع مجلس الامة على خلفية زيارة قام بها رجل دين شيعي ايراني، الى الكويت واثارت جدلا حادا في الأوساط السياسية والصحفية. وقالت مصادر كويتية إن أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الصباح، قد أرجأ البت في قبول الاستقالة وطلب من الحكومة الاستمرار في أداء مهامها. وكان اعضاء الحكومة الكويتية قد انسحبوا من اجتماع لمجلس الامة كان يفترض ان يحدد موعدا لاستجواب رئيس الوزراء. يذكر ان مجلس الأمة الكويتي يتمتع بسمعة مفادها انه من أكثر البرلمانات في الشرق الأوسط استقلالية.

تتمة..تتمة ..
المحكمة الاتحادية تضمن حقنا في المفوضية

واوضح وكيل المدعي بناء على طلب المحكمة منه بانه يطلب بموجب دعواه الحكم بعدم دستورية قرار مجلس النواب الخاص بتشكيل مجلس المفوضية والغائه كونه مخالف للفقرة عاشرا من المادة "٩" من قانون المفوضية والمادة "١٢٥" من الدستور واعادة تشكيله بما يضمن تحقيق التوازن وتمثيل الكلدان والآشوريين في مجلس المفوضية وقد تبادل اطراف الدعوى اللوائح التحريرية تضمنت دفوعاتهم وطلباتهم في الدعوى واطلعت المحكمة على معاملة الترشيحات الخاصة بمجلس المفوضين في المفوضية العليا للانتخابات حيث لاحظت المحكمة بان هناك اكثر من مرشح من طائفة الكلدان والآشوريين واوضح وكيل الشخص الثالث ان الالية التي بموجبها يتم الترشيح هو وجود لجنة منبثقة من مجلس النواب أجرت مقابلة "١٨٠٠" متقدم ورشحت من هولاء "٣٠" شخصا حيث رات توفر الشروط فيهم واهليتهم ليكونوا اعضاء في المفوضية العليا واختار مجلس النواب "٩" منهم واضاف ان ممثلا من الامم المتحدة كان حاضرا في اللجنة وقد تم ذلك بناء على طلب من مجلس النواب وان عملية الترشيح في المرحلة الثالثة تمت بعد المفاضلة وظهر من بين المفضلين الذي استبعد وتبين انه من طائفة كلدواشوريين وقد استبعد لشموله باجراءات اجتثاث البعث وفي الجلسة المؤرخة ٤ / ١١ /٢٠٠٨ طلب المحامي السيد "ا.ب" دخوله شخصا ثالثا في الدعوى بجانب الادعاء لان له مصلحة في طلبه وقررت المحكمة قبول طلبه وإدخاله في الدعوى شخصا ثالثا بجانب الادعاء ودفع الرسم القانوني عن دخوله في الدعوى وبوشر بالمرافعة الحضورية والعلنية بحقه وقد اطلعت المحكمة على أسماء الفائزين الوارد في الكتاب الصادر من مجلس النواب /الدائرة القانونية/ برقم ١/١٣/٣٧٦٥ في ٥ / ٨ / ٢٠٠٨ وعلى قرار تشكيل مجلس المفوضية الصادر من مجلس النواب بعدد "م٠خ/١٠٠/٣/١" في ٢٩ / ٤ / ٢٠٠٧ وقد اطلعت المحكمة على اللائحة التحريرية المقدمة من قبل الشخص الثالث المحامي انور بطرس المؤرخة ٢٤ / ١١ /٢٠٠٨ حيث نفى فيها ان يكون مشمولا باجراءات اجتثاث البعث لانه لم يكن بدرجة عضو فرقة في صفوف حزب البعث المنحل وان ما ورد في الكتاب الوارد من الهيأة الوطنية العليا لاجتثاث البعث باعتباره مشمولا باجراءات الاجتثاث ورد فيها سهوا وابرز وكيل الشخص الثالث صورة عن الكتاب الصادر من الهيأة الوطنية العليا لاجتثاث البعث المرقم ١٤٧٨ المورخ في ٢٨ / ٣ / ٢٠٠٦ المعنون الى نقابة المحامين والمتضمن بان المحامي السيد "ا.ب" مشمول باجراءات اجتثاث البعث وكرر كل طرف اقواله وطلباته السابقة وطلب الحكم بموجبها وعليه وحيث ان هذه المحكمة قد أكملت تدقيقاتها في الدعوى لذا قررت افهام ختام المرافعة وافهم القرار علنا.

القرار: لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان المدعي بصفته عضوا في مجلس النواب ويمثل كتلة الرافدين التي تمثل "الكلدان والآشوريين" وهما مكونان من مكونات الشعب العراقي طلب في عريضة دعواه الحكم بعدم شرعية الاجراء الذي اتخذه مجلس النواب في ٢٨ / ٤ /٢٠٠٧ بتشكيل مجلس المفوضية في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لان هذا الاجراء لم يحقق التوازن بين مكونات الشعب العراقي ومنهم الكلدان والآشوريين حيث لم يشرك أي منهم في المجلس . وبعد تبادل اطراف الدعوى اللوائح، طلبت المحكمة قوائم المرشحين لعضوية مجلس المفوضية بعدما دفع وكيل الشخص الثالث – المفوضية العليا للانتخابات انه لم يكن هناك الا مرشح واحد من المسيحيين وقد رفض انتخابه لانه مشمول باجراءات اجتثاث البعث، وقد ظهر للمحكمة من تدقيق تلك القوائم ان هناك اكثر من مرشح من المسيحيين وليس مرشحا واحدا، وقد دفع وكيل المدعى عليه والشخص الثالث – المفوضية العليا للانتخابات ان لجنة خاصة في مجلس النواب هي التي دققت سير المرشحين والشروط المطلوبة في كل منهم واختارت عددا منهم وعرضت اسماؤهم على مجلس النواب الذي اختار تسعة منهم لعضوية مجلس المفوضية . وتجد المحكمة الاتحادية العليا ان المادة "١٢٥" من الدستور نصت على "يضمن هذا الدستور الحقوق الادارية والسياسية والثقافية والتعليمية للقوميات المختلفة كالتركمان والكلدان والآشوريين وسائر المكونات الاخرى وينظم ذلك بقانون" كما نصت المادة "٩/عاشرا" من قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات رقم "١١" لسنة ٢٠٠٧ على " يراعى في تشكيل المفوضية العليا للانتخابات بما يحقق التوازن في تمثيل مكونات الشعب العراقي وفقا للانظمة والتعليمات " لذا كان المقتضى مراعاة ذلك عند انتخاب مجلس المفوضية لاسيما ان المسيحيين قد تقدموا باكثر من مرشح ولم يثبت ان كل هولاء قد تخلفت فيهم الشروط القانونية المطلوبة في عضو مجلس المفوضية، عليه ولما تقدم تجد المحكمة الاتحادية العليا واستنادا الى احكام المادة "٩٣/ثالثا" من الدستور التي خولتها صلاحية الفصل في القرارات والاجراءات المتخذة من السلطة الاتحادية المتكونة بموجب المادة "٤٧" من الدستور من السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، ان تشكيل مجلس المفوضية الحالي رغم ما تقدم اكتسب الشكلية المنصوص عليها في القانون ومارس مهامه منذ انتخابه ولايجوز ابطال اجراءات انتخابه لمجرد السبب الذي اورده المدعي ذلك ان تمثيل كل مكونات الشعب العراقي في مجلس المفوضية البالغ نصابه تسعة اعضاء أمر في غاية الدقة وان كان كل من النصين المتقدم ذكرهما يقضيان بمراعاة التمثيل وفق ما ورد فيها مما يوجب على مجلس النواب مراعاة ذلك مستقبلا وهذا ما تقضي به المحكمة الاتحادية العليا في حكمها هذا. ومن حيث مصاريف الدعوى فان كل طرف فيها قد كسب جزءا منها وخسر الجزء الاخر فيتحمل المصاريف التي أنفقها واتعاب محاماة وكيله وصدر القرار بالاتفاق في ٢٤/ذي القعدة/١٤٢٩ هـ الموافق ٢٤ / ١١ /٢٠٠٨ م.